



تحليل تداعيات جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق

Analysis of the Implications of the Coronavirus Pandemic on Economic Indicators for Sustainable Development in Iraq

م. د. فيصل غازي فيصل¹كلية جنت العراق للعلوم الإنسانية الاهلية، العراق faisal.ghazi@jic.edu.iq

ملخص

يهدف البحث الى معرفة الآثار السلبية لجائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة ولا سيما في ظل الصدمات التي يعيشها الاقتصاد العراقي. وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (22%) عما كان عليه قبل الجائحة. كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اثناء جائحة كورونا الى (4483) دولار، في حين كان قبل الجائحة (5883) دولار. فضلاً عن ارتفاع نسبة المديونية العراقية الى الناتج المحلي الإجمالي من (56.27%) قبل الجائحة الى (71.16%) اثناء الجائحة. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها تفعيل دور القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بهدف تقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيس في تمويل الموازنة العامة. فضلاً عن تطوير النظام الضريبي وزيادة فاعليته والسعي لاعتماد سياسات اقتصادية الهدف منها إقامة مشاريع استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص الهدف منها زيادة إنتاجية هذا القطاع ورفد إيرادات الموازنة العامة للدولة. وانشاء صندوق سيادي الهدف منه ادخار الأموال الفائضة في حالة الانتعاش وعدم تبذير هذه الأموال، ومن ثم فإن حدوث أي صدمة مستقبلية يتعرض لها الاقتصاد العراقي من الممكن تخفيف آثارها في حال توفر الأموال الكافية لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي.

ABSTRACT

The research aims to know the negative effects of the Corona pandemic on the economic indicators of sustainable development, especially in light of the shocks experienced by the Iraqi economy. A set of conclusions were reached, the most important of which is the decrease in GDP by (22%) than it was before the pandemic. The per capita GDP also decreased during the Corona pandemic to (4,483) dollars, while it was (5883) dollars before the pandemic. In addition to the increase in the Iraqi debt-to-GDP ratio from (56.27%) before the pandemic to (71.16%) during the pandemic. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is activating the role of other productive sectors such as the agricultural sector and the industrial sector, with the aim of reducing dependence on oil as a main resource in financing the general budget. In addition to developing the tax system and increasing its effectiveness, and seeking to adopt economic policies aimed at establishing investment projects in partnership with the private sector, aiming to increase the productivity of this sector and supplement the state's general budget revenues. And the establishment of a sovereign fund aimed at saving surplus funds in the event of recovery and not squandering these funds, and then the occurrence of any future shock to the Iraqi economy can be mitigated by its effects if sufficient funds are available to face it.

Key words: Corona Pandemic, Sustainable Development, The Iraqi Economy.

¹ المؤلف المرسل: م. د. فيصل غازي فيصل، الإيميل: faisal.ghazi@jic.edu.iq

المقدمة

إن تحقيق مصالح واهداف الدول والشعوب لم يعد مقتصرًا على توظيف مواردها وطاقاتها من دون التفكير الاستراتيجي المستقبلية في استدامة تلك المواد والطاقات بجميع مجالاتها وبما يضمن وجود قدر كافي من هذه الموارد للأجيال اللاحقة، ولكن تعرض بعض هذه الدول الى الازمات المتكررة جعل من ضمان حقوق الأجيال اللاحقة اهدافاً غير رئيسية نتيجة وجود مشاكل كبيرة تعاني منها هذه البلدان ومنها العراق الذي وجد نفسه في بداية الربع الأول من عام 2020 امام ازمة ثلاثية (سياسية – صحية – اقتصادية) تمثلت الأولى في استقالة حكومة عادل عبد المهدي دون إقرار الموازنة العامة للبلد والدخول في دوامة عدم وجود حكومة وعدم وجود موازنة عامة، ومازالت الموازنة العراقية بين مطرقة الحكومة وسندان البرلمان، مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي للبلد. والازمة الثانية الصحية المتمثلة بانتشار فيروس كوفيد-19 اذ تم تسجيل اول إصابة بهذا الفيروس في العراق بتاريخ 24 شباط في محافظة النجف الاشراف لطالب إيراني ومع الارتفاع التدريجي لحالات الإصابة بالفيروس نفذت السلطات مجموعة من الإجراءات للحد من انتشاره، بما في ذلك إغلاق الحدود، ومنع السفر (بما في ذلك الرحلات الجوية الدولية والمواصلات العامة الداخلية)، وإغلاق المدارس والجامعات، أما فيما يخص الازمة الثالثة فتمثلت بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وما ترتب عليها من اثاراً سلبية على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث

تنطلق الإشكالية الرئيسة لهذا البحث من التساؤل الاتي: هل لجائحة كورونا اثاراً سلبية على مؤشرات التنمية المستدامة ولا سيما المؤشرات الاقتصادية؟

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من خلال تناول موضوع غاية في الأهمية وقد نال اهتماماً كبيراً من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية والمحلية، ولا سيما في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الدول وما تعرضت له من آثار سلبية نتيجة جائحة كورونا.

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة تداعيات جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لجائحة كورونا تداعيات سلبية على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق عرض بيانات المؤشرات الاقتصادية وتحليل هذه البيانات.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على محورين تناول المحور الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة، في حين تم تخصيص المحور الثاني لمعرفة تداعيات جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق.

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها. ومن أهم تلك التعريفات وأوسعها انتشاراً ذلك الوارد في تقرير برونديتلاند (نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن برونديتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (WCED, 1987: 8,43).

وتعرّف أيضاً بأنها ضمان الاحتياجات والرعاية للجيل الحالي والأجيال المستقبلية، والعمل باستمرار على تحسين الجودة الشاملة للحياة والمساواة وحماية البيئة والتنوع البيولوجي والنظم البيئية والحفاظ عليها، وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها بالاستخدام الرشيد للموارد المتجددة الموارد وتقليل استنفاد الموارد غير المتجددة، وتغيير الإنتاج والاستهلاك مع احترام القيود البيئية، باستخدام الطاقة المتجددة وتقنيات مبتكرة للحد من التأثير السلبي على البيئة (Klarin, 2018: 76).

وتشمل التنمية المستدامة التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية إذ يجب أن تكون هناك تكنولوجيا تستطيع إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي (القريشي، 2015: 39).

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد يمكن ذكر أهمها كما يلي (اسماعيل، 2015: 52-59):

1- البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توافرها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلاً من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة. ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- أ- تشجيع الصناعة المتواصلة بيئياً في إطار خطط مرنة.
- ب- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها.
- ت- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة.
- ث- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، والزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم.
- ج- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع.
- ح- تشجيع الإنتاج النظيف بيئياً من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

2- البعد الاقتصادي:

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً. ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي:

أ- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.

ب- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.

ت- تبعية البلدان النامية.

ث- المساواة في توزيع الموارد.

ج- الإنفاق العسكري.

ح- التفاوت في المداخل.

3- البعد الاجتماعي:

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فإن التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط الآتية:

أ- المساواة في التوزيع.

ب- الحراك الاجتماعي.

ت- المشاركة الشعبية.

ث- التنوع الثقافي.

ج- استدامة المؤسسات.

ح- نمو وتوزيع السكان.

خ- الصحة والتعليم ومحاربة البطالة.

4- البعد التكنولوجي:

يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون. ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

أ- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

ب- تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة.

ت- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

ث- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

ج- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثاً: خصائص التنمية المستدامة:

تتصف التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص منها: (عبد، 2020: 371)

(1) تمتاز التنمية المستدامة بالديناميكية كونها عملية مستمرة ومتجددة كلما تحقق مستوى معين من التطور، تطلب ذلك الانطلاق الى مستوى اعلى لمرحلة لاحقة، وهذه الخاصية تعطي مفهوم التنمية صفة الاستدامة.

(2) شمولية اهداف التنمية المستدامة كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، وانما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة، وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والخدمات المجتمعية.

(3) اعتماد التنمية بشكل أساس على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي، ولا سيما المفاصل الرئيسة لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي للتنمية صفة الذاتية والاستمرار.

(4) القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للدولة.

رابعاً: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية (قاسيمي، 2012: 7):

- 1- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- 2- نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
- 3- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- 4- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- 5- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- 6- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- 7- نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- 8- نظام ثقافي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

المحور الثاني: تحليل تداعيات جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق

قبل التطرق الى تحليل تداعيات الجائحة على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق لا بد من التطرق الى التداعيات السلبية لهذه الجائحة على الاقتصاد العراقي بشكل عام، لذلك سيتم تقسيم هذه المحور الى فئتين وكالاتي:

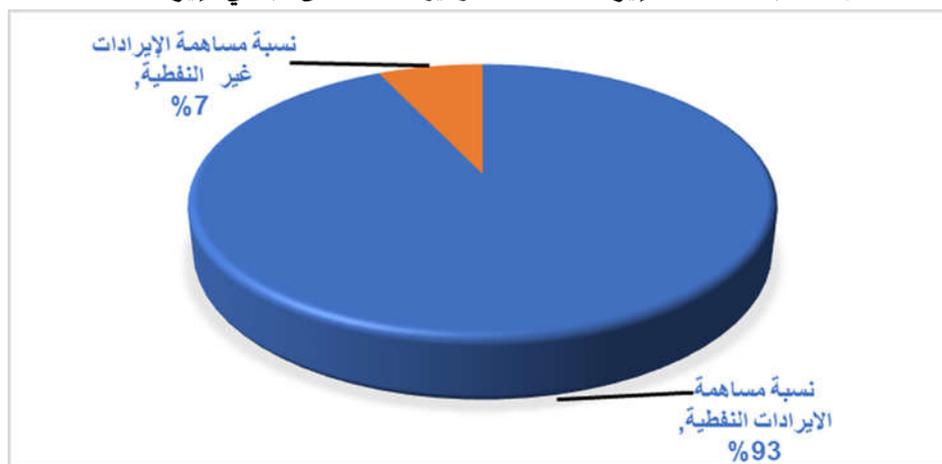
أولاً: تداعيات جائحة كوفيد-19 على بعض متغيرات الاقتصاد العراقي:

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعانية التي تعتمد بشكل رئيس على صادرات النفط الخام في رقد الموازنة العامة بالإيرادات، اذ تساهم الإيرادات النفطية بنسبة (93%) من اجمالي الإيرادات العامة للموازنة (وزارة المالية العراقية، 2020)، وهذا يعني ان اي انخفاض في أسعار النفط الخام ينعكس سلباً على إيرادات الدولة، ومن ثم على مختلف القطاعات الأخرى وهذا ما حصل خلال جائحة كوفيد-19 التي انعكست آثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية، وسيتم التطرق في هذه الفقرة الى تداعيات السلبية للجائحة وكالاتي:

1- تداعيات جائحة كوفيد-19 على إيرادات العراق من صادرات النفط الخام:

ترتبط دول العالم بشبكة فيما بينها من العلاقات الاقتصادية مما يجعل حدوث أي أزمة في أي منطقة في العالم من الممكن انتقالها الى بقية الدول بطريقة مباشرة او غير مباشرة وهذا ما حصل في العراق اذ تأثر بانتشار فايروس كورونا في الصين وما سبب من اغلاق اقتصادي فيها، مما أثر سلباً على صادرات النفط العراقي الى الصين التي تعد أكبر مستورد للنفط العراقي اذ تشكل صادرات النفط العراقي الى الصين ما نسبته (40.7%) من اجمالي النفط العراقي المصدر الى دول العالم (البنك المركزي العراقي، دائرة الاستثمار، قسم النفط). وبعد ان كانت صادرات النفط العراقي الى الصين حوالي (50.5) مليون برميل في الشهر، أصبحت (30.9) مليون برميل في ظل الجائحة (كاظم وعيدان، 2020، 6) وبمعدل انخفاض بلغ (38.81%)، مما أثر سلباً على الإيرادات النفطية التي تساهم بما نسبته (93%) من إيرادات الموازنة العامة وكما موضح في الشكل 1، ومن ثم فإن أي صدمة يتعرض لها القطاع النفطي سيكون أثرها كبير على الإيرادات ومن ثم على النفقات وهذا ما حصل خلال جائحة كوفيد-19.

الشكل 1 نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية من اجمالي الإيرادات العامة



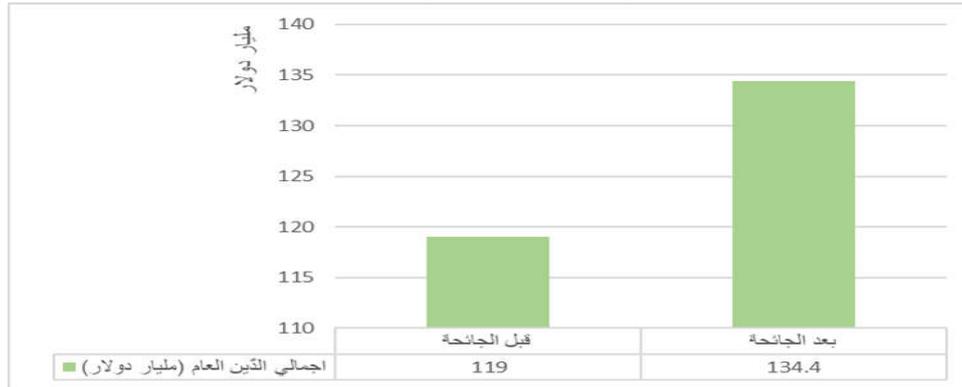
المصدر: وزارة المالية العراقية (2020)، دائرة المحاسبة، قسم التوحيد.

يتضح من الشكل 1 مدى الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، وفي ظل جائحة كوفيد-19 انخفضت إيرادات النفط بنسبة (51.94%) عما كانت عليه قبل الجائحة، اذ حققت إيرادات النفط الخام المصدر قبل الجائحة أكثر من (44) مليار دولار في شهرياً، ولكن في ظل جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية حققت صادرات النفط الخام إيرادات مقدارها (21) مليار دولار فقط في الشهر الواحد.

2- تداعيات جائحة كوفيد-19 على الدين العام العراقي:

يعد الدين العام أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية، فأزمات الدين العام لا تفرق بين دولة نامية ام متقدمة، دولة رأسمالية، او اشتراكية او ذو اقتصاد مختلط، فتداعياته تكون سواء على اقتصادات البلدان النامية او المتقدمة. ونتيجة لانخفاض صادرات العراق من النفط الخام الى الدول المستوردة بسبب تراجع الطلب العالمي في ظل الاغلاق الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19 كان لابد من إيجاد حل لتمويل النفقات العامة للاقتصاد العراقي ولذلك تم اللجوء الدين العام كحل طارئ في ظل الجائحة. فبعد ان كان اجمالي الدين العام العراقي (119) مليار دولار امريكي قبل الجائحة ارتفع بنسبة (12.67%) ليصل الى أكثر من (134.4) مليار دولار امريكي، وكما موضح في الشكل (2).

الشكل 2 اجمالي الدين العام العراقي قبل الجائحة وبعدها



المصدر: البنك الدولي (2020)، بيانات العراق.

3- تداعيات جائحة كوفيد-19 على النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة كونه يساهم في زيادة الدخل، كما يساهم في تقليل نسبة البطالة في الدولة، لان النمو الاقتصادي يساعد في توفير فرص عمل مناسبة في مختلف المجالات. ووفقاً لبيانات البنك الدولي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في العراق فقد كان معدل النمو الاقتصادي (3.7%) في عام (2019) أي قبل جائحة كوفيد-19، ولكن بعد انتشار فايروس كورونا وما سببه من اغلاق اقتصادي في معظم دول العالم ومن ضمنها العراق، فإن هذا الاغلاق كانت له آثار سلبية على معدل النمو الاقتصادي الذي من المتوقع وحسب تقديرات البنك الدولي ان يكون (-4.7) لعام (2020) (البنك الدولي، بيانات العراق، 2020).

الشكل 3 النمو الاقتصادي قبل الجائحة وبعدها



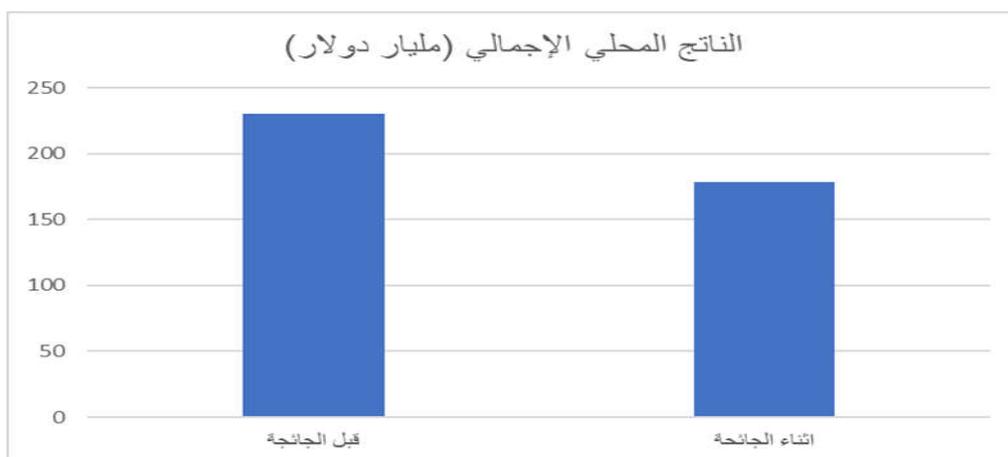
المصدر: البنك الدولي (2020)، بيانات العراق.

ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

1- الأثر على الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة سواء في الاقتصاد العراقي او في الاقتصادات الأخرى، وبما ان الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل رئيس على صادرات النفط الخام لذلك أي صدمة يتعرض لها قطاع النفط الخام تنعكس بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما حصل اثناء جائحة كورونا اذ كان الناتج المحلي الإجمالي قبل هذه الجائحة (230) مليار دولار، اما اثناء هذه الجائحة فسجل الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته (178) مليار دولار وبمعدل انخفاض بلغ (22%)، وكما موضح في الشكل (4).

الشكل (4) الناتج المحلي الإجمالي قبل واثناء الجائحة

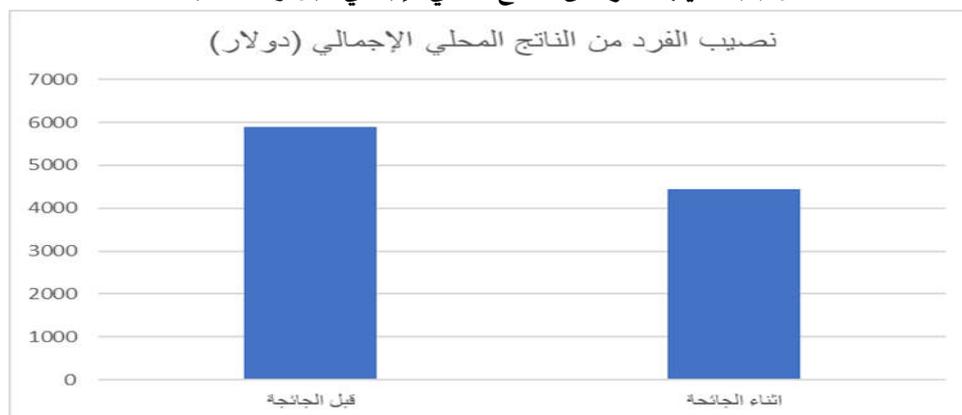


المصدر: البنك الدولي (2020)، بيانات العراق.

2- الأثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات التي تدل على رفاهية الفرد الاقتصادية ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في الدولة، وانه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على ارتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد. واثناء جائحة كورونا انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (24.56%) عما كان عليه قبل الجائحة، اذ كان نصيب الفرد قبل الجائحة (4438) دولار سنوياً، في حين انخفض الى (5883) دولار اثناء الجائحة، وكما موضح في الشكل (5).

الشكل (5) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قبل واثناء الجائحة



المصدر: البنك الدولي (2020)، بيانات العراق.

3- نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي:

هي النسبة بين الدين الحكومي للبلد والناتج المحلي الاجمالي في ذلك البلد. وتشير نسبة الدين المنخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الاقتصاد الذي ينتج ويبيع السلع والخدمات الكافية لسداد الديون دون تكبد المزيد من الديون، في حين تشير نسبة الدين المرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الاقتصاد يعتمد على الديون في مواجهة الازمات التي تحدث فيه. فبعد ان كانت نسبة المديونية العراقية الى الناتج المحلي الإجمالي (56.27%) قبل جائحة كورونا، ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (71.16%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة عالية جدا مقارنة مع النسبة التي اقترتها اتفاقية ماستريخت في الاتحاد الاوربي والذي تم بموجبه الاتفاق على تحديد نسبة الدين العام بأن لا تتجاوز (60%) من الناتج المحلي الإجمالي (Pawel Piątkowski, 2014, 24) كنسبة مستدامة وهي النسبة التي تستطيع ان تستمر الدولة في خدمة ديونها دون التعثر مالياً، او الاستمرار في القدرة على تحمل الدين العام.

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء ما ورد في المحاور التي تناولت تحليل تداعيات جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق، خلّصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن ايجازها بما يأتي:

- 1- اثرت جائحة كورونا وبشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي العراقي اذ سجل نسبة انخفاض قدرها (22%) عما كان عليه قبل الجائحة.
- 2- انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اثناء جائحة كورونا الى (4483) دولار، في حين كان قبل الجائحة (5883) دولار.
- 3- ارتفعت نسبة المديونية العراقية الى الناتج المحلي الإجمالي من (56.27%) قبل الجائحة الى (71.16%) اثناء الجائحة.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء معطيات الدراسة ونتائجها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- 1- العمل على تصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وذلك من خلال تفعيل دور القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بهدف تقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيس في تمويل الموازنة العامة.
- 2- تطوير النظام الضريبي وزيادة فاعليته والسعي لاعتماد سياسات اقتصادية الهدف منها إقامة مشاريع استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص الهدف منها زيادة إنتاجية هذا القطاع ورفع إيرادات الموازنة العامة للدولة.
- 3- العمل على ترشيد النفقات غير الضرورية والتوجه نحو النفقات الاستثمارية وبما يضمن تقدم عملية النمو الاقتصادي.
- 4- انشاء صندوق سيادي الهدف منه ادخار الأموال الفائضة في حالة الانتعاش وعدم تبذير هذه الأموال، ومن ثم فإن حدوث أي صدمة مستقبلية يتعرض لها الاقتصاد العراقي من الممكن تخفيف آثارها في حال توفر الأموال الكافية لمواجهتها.

المراجع باللغة العربية:

- 1- إسماعيل، معتصم محمد (2015)، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية انموذجاً)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 2- البنك المركزي العراقي 2020، دائرة الاستثمار، قسم النفط.
- 3- البنك الدولي (2020)، بيانات العراق.
- 4- عبد، ميادة كاظم (2020)، التنمية المستدامة في المناطق الصحراوية الهضبة الغربية في العراق، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 41، الجزء الأول، تشرين الثاني.
- 5- قاسمي، اسيا (2012)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، بطاقة مشاركة في اشغال المنتدى الدولي الثاني حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات، التوجهات، الافاق، الجمعية التونسية المتوسطة للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، باجة، تونس.
- 6- القريشي، علي حاتم (2015)، تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية، ط1، دار حوض الفرات للطباعة والنشر، العراق.
- 7- كاظم، ايمان عبدالرحيم، وعيدان، رائد محمود 2020، توقعات تراجع النمو العالمي 2020 نتيجة انتشار وباء كورونا وأثرها على العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

References in English :

- 1- Piątkowski, Paweł 2014, Public Debt as a Problem of the European Union, *Oeconomia Copernicana*, Volume 5, Issue 2.
- 2- WCED (World Commission on Environment and Development), *Our Common Future*, Oxford : Oxford University Press, 1987.
- 3- Klarin, Tomislav (2018), *The Concept of Sustainable Development : From its Beginning to the Contemporary Issues*, Faculty of Economics and Business, University of Zagreb and De Gruyter Open, DOI: 10.2478/zireb-2018-0005